

Distr.: General
17 November 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السبعون

البند ١٣٤ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

طلب تقديم إعانة مالية للدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا

التقرير الحادي والعشرون للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن
الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام (A/70/403) الذي يقدم فيه تفاصيل عن التقدم الذي أحرزته الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا، وتوقعات بشأن الاستخدام المرتقب لسلطة الالتزام الموافق عليها لعام ٢٠١٥، ومعلومات عن الميزانية التقديرية للدوائر الاستثنائية لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ ويلتمس موافقة الجمعية على تخصيص اعتماد لتقديم إعانة مالية للعنصر الدولي في الدوائر الاستثنائية بمبلغ قدره ٢٥,١٥ مليون دولار لعام ٢٠١٦. وأثناء النظر في التقرير، اجتمعت اللجنة بممثلي الأمين العام الذين قدموا لها معلومات وإيضاحات إضافية، واختتموها برودود كتابية وردت في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

ثانيا - معلومات أساسية

٢ - رحبت الجمعية العامة في قرارها ٢٢٨/٥٧ ألف، المتعلق بمحاكمة مسؤولي الخمير الحمر، بالجهود التي بذلها الأمين العام وحكومة كمبوديا الملكية نحو إنشاء دوائر استثنائية داخل الهيكل الحالي لمحاكم كمبوديا، بمساعدة دولية، لمحاكمة الجرائم المرتكبة خلال فترة



الرجاء إعادة استعمال الورق

191115 191115 15-18363 (A)



حكم كمبوتشيا الديمقراطية، وفي وقت لاحق، وافقت الجمعية العامة، في قرارها ٢٢٨/٥٧ بآء، على اتفاق ينظم التعاون بين الأمم المتحدة وحكومة كمبوديا الملكية لمقاضاة كبار قادة كمبوتشيا الديمقراطية والأشخاص الذين يتحملون أكبر مسؤولية عن الجرائم والانتهاكات الخطيرة للقانون الجنائي الكمبودي والقانون والأعراف الإنسانية الدولية والاتفاقات الدولية التي تعترف بها كمبوديا، المرتكبة خلال الفترة من ١٧ نيسان/أبريل ١٩٧٥ إلى ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩. وفي الفقرة ٣ من القرار نفسه، قررت الجمعية أن تسدد الأمم المتحدة مصروفات الدوائر الاستثنائية وفقا للأحكام ذات الصلة من مشروع الاتفاق، وأن تلك المصروفات ستُغطى عن طريق التبرعات المقدمة من المجتمع الدولي.

٣ - وفي عام ٢٠٠٥، أبلغ الأمين العام الجمعية العامة بورود ما يكفي من مساهمات وتبرعات معلنة لتمويل ملاك الموظفين الدوليين بالدوائر الاستثنائية وعملياتها لفترة زمنية متصلة (A/60/565، الفقرة ٣). وبذلك فإن الاتفاق السالف الذكر بين الأمم المتحدة وحكومة كمبوديا الملكية قد دخل حيز النفاذ في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. ومنذ ذلك الحين، أصدر الأمين العام خمسة تقارير عن محاكمات الخمير الحمر وقدم فيها معلومات مستكملة عن التقدم المحرز نحو إنشاء وتشغيل الدوائر الاستثنائية (A/62/304 و A/67/380 و A/68/532 و A/69/536 و A/70/403).

٤ - وتتألف الدوائر الاستثنائية من عنصرين أحدهما وطني والآخر دولي يعمل كل منهما بشكل منفصل. فحكومة كمبوديا الملكية هي المسؤولة عن مرتبات القضاة الكمبوديين والموظفين المحليين، في حين أن الأمم المتحدة هي المسؤولة عن مرتبات القضاة الدوليين والموظفين الدوليين، عملا بالمادتين ١٥ و ١٦ من الاتفاق السالف الذكر.

٥ - وفي التقرير المقدم في عام ٢٠١٢ عن محاكمات الخمير الحمر (A/67/380)، نبّه الأمين العام الدول الأعضاء، للمرة الأولى، إلى سوء الوضع النقدي والتدهور المطرد في الوضع المالي للدوائر الاستثنائية. وفي ذلك الوقت، أشار إلى أن العنصر الدولي يواجه عجزا حادا في التمويل من شأنه أن يعرض للخطر أعمال الدوائر في المستقبل (الفقرة ٦٦). وفي عام ٢٠١٣، أبلغ الأمين العام الجمعية العامة بأن العنصر الوطني يواجه نقصا شديدا في التبرعات المعلنة لتلك السنة، وأن ذلك قد أدى إلى أزمة أشد من الأزمة التي واجهها العنصر الدولي (A/68/532، الفقرة ٣١).

٦ - وفي وقت لاحق، عقب النظر في تقرير الأمين العام واستنتاجات وتوصيات اللجنة الاستشارية بشأنه (انظر A/68/7/Add.12)، اتخذت الجمعية العامة قرارها ٢٤٧/٦٨ بآء الذي أذنت فيه للأمين العام بأن يدخل، كتدبير استثنائي، في التزامات بمبلغ لا يتجاوز

١٥,٥٤ مليون دولار لتكملة الموارد المالية المتبرع بها للعنصر الدولي للفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤؛ ولكن هذه الأموال لم تُستخدم أبداً لأن التبرعات أتاحت في نهاية المطاف تغطية تكاليف التزامات العنصر الدولي خلال عام ٢٠١٤ بشكل كامل.

٧ - وسلط الأمين العام في تقريره لعام ٢٠١٤ (A/69/536) الضوء على التحديات المالية المستمرة التي يواجهها كلا العنصرين الدولي والوطني للدوائر الاستثنائية، وطلب الموافقة على تقديم إعانة مالية تصل إلى ٢٨ ٩٨٣ ٢٠٠ دولار (تشمل ٢٣ ٩٥٤ ٤٠٠ دولار للعنصر الدولي، و ٥ ٠٢٨ ٨٠٠ دولار للعنصر الوطني)، للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وأيدت الجمعية العامة في قرارها ٦٩/٢٧٤ ألف التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية (A/69/652) وأذنت للأمين العام بأن يدخل، كتدبير استثنائي في التزامات بمبلغ لا يتجاوز ١٢,١ مليون دولار لتكملة الموارد المالية المتبرع بها للعنصر الدولي للدوائر الاستثنائية للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

ثالثاً - التقدم المحرز في القضايا وإدارتها

٨ - تضمنت تقارير الأمين العام الدورية تفاصيل بشأن التقدم المحرز في القضايا المعروضة على الدوائر الاستثنائية^(١). وترد في الفرعين أولاً وثانياً من أحدث تقرير قدمه الأمين العام (A/70/403) معلومات عن التقدم المحرز في ملفات القضايا الأربع خلال آخر الفترة المشمولة بأخر تقرير. ويشير التقرير إلى أن القضية ٠٠١ المقامة ضد كاينغ غيك إيف، المعروف باسم "دوتش"، هي أول قضية جرت محاكمتها أمام الدوائر الاستثنائية. وأصبح حكم إدانته مبرماً بموجب قرار دائرة المحكمة العليا الصادر في ٣ شباط/فبراير ٢٠١٢ في قضية الاستئناف. وحُكم عليه بالسجن مدى الحياة. أما القضية ٠٠٢ المقامة ضد نون شيا وخيو سامفان فإنها فُصلت إلى قضيتين: القضية ١/٠٠٢ (جرائم مرتكبة ضد الإنسانية) والقضية ٢/٠٠٢ (الإبادة الجماعية وجرائم أخرى). وفي القضية رقم ١/٠٠٢، أصدرت الدائرة الابتدائية حكمها في ٧ آب/أغسطس ٢٠١٤. وحُكم على المتهمين بالسجن مدى الحياة؛ وطعن كلاهما في حكم الإدانة، وبدأت الدائرة جلسات الاستماع الأولية في قضية الاستئناف. وفي القضية ٢/٠٠٢، بدأت المحاكمة بمرافعات افتتاحية في ١٧ تشرين الأول/

(١) انظر A/58/617 و A/59/432 و Add.1 و A/60/565 و A/62/304 و A/67/380 و A/68/532 و A/69/536.

أكتوبر ٢٠١٤، ثم بدأت جلسات سماع الشهود وعرض الأدلة في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وتتواصل التحقيقات القضائية في القضيتين ٠٠٣ و ٠٠٤.

٩ - واستجابة لطلب الجمعية العامة في قرارها ٢٤٧/٦٨ بآء بتقديم استراتيجية إنجاز للقضايا مشفوعة بخريطة طريق واضحة المعالم، أعدت الدوائر الاستثنائية خطة إنجاز تتضمن تفاصيل الأعمال المتبقية المقرر إنجازها في الدعاوى المعروضة عليها حالياً^(٢). وبناء على التوقعات الحالية، فإن أقرب موعد متوقع لإتمام الإجراءات القضائية في القضية رقم ٠٠٢ سيكون في الربع الثالث من عام ٢٠١٧ بصدر الحكم الابتدائي في القضية رقم ٠٠٢/٠٠٢، إذا لم تقدم أي طعون. وبحسب التوقعات الحالية، يُقدّر أن صدور أي حكم استئناف في القضية ٠٠٢/٠٠٢ سيكون في عام ٢٠١٩. أما الخطوط الزمنية للقضيتين ٠٠٣ و ٠٠٤ فلا يمكن التنبؤ بها بعد. ويتنظر أن تنتهي مراحل التحقيق القضائي في القضيتين ٠٠٣ و ٠٠٤ في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، على التوالي. وتشمل المراحل الرئيسية المتوقعة انتهاء التحقيق القضائي في القضية ٠٠٤، وصدور أوامر بإغلاق التحقيق في القضيتين ٠٠٣ و ٠٠٤، مع اتخاذ قاضي التحقيق المشتركين قراراً بإحالة إحدى القضيتين أو كليهما إلى المحاكمة، كلياً أو جزئياً، أو برد الدعوى.

١٠ - وتقر اللجنة الاستشارية بالتقدم المحرز في الإجراءات القضائية الحالية وترحب بالمعلومات المستكملة المنتظمة بشأن خطة الإنجاز الشاملة. وتكرر اللجنة الإعراب عن تشجيعها على التنفيذ الكامل لجميع التدابير اللازمة للتعجيل في إنجاز القضايا وتلاحظ أن الخطة تتوقع استمرار الأنشطة القضائية لعدة سنوات مقبلة بعد الفترة المالية الحالية.

رابعاً - الوضع المالي الحالي

١١ - حين نظر اللجنة في الوثيقة A/70/403، قُدِّمت إليها بناء على طلبها معلومات توجز النفقات السنوية للمحكمة بحسب مصدر التمويل والعنصر، وهذه المعلومات واردة في مرفق هذا التقرير.

العنصر الوطني

١٢ - شهدت السنة ٢٠١٥ تحسناً كبيراً في حالة التمويل بالنسبة للعنصر الوطني، حيث سددت حكومة كمبوديا الملكية أكثر من ٦٠ في المائة من التكاليف، بمساهمة قدرها

(٢) يرد أحدث تنقيح لخطة إنجاز القضايا في التنقيح ٦ المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، ويمكن الاطلاع عليه على الرابط التالي: www.eccc.gov.kh/en/about-eccc/finances.

١,٤ ملايين دولار غطت ١,٦ مليون دولار للتكاليف التشغيلية، و ٢,٥ مليون دولار لمرتبات الموظفين الوطنيين. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن مجموع الاحتياجات للعنصر الوطني تقدر بمبلغ ٦٠٠ ٥٦٨ دولار في عام ٢٠١٥، ويُتوقع أن تسهم الجهات المانحة الدولية بمبلغ ٦٠٠ ٤٦٨ دولار. ومع ذلك، فإن قسما كبيرا من التبرعات المعلنة المتصلة بذلك لعام ٢٠١٥ ما زال مستحقا حتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. ويشير الأمين العام في تقريره إلى أن نقص التمويل بصفة مؤقتة نتيجة مسائل تتعلق بتدفق النقدية في تموز/يوليه ٢٠١٥ قد حُلَّ عن طريق تحويل مالي استثنائي مؤقت لفائدة الدوائر الاستثنائية رُتب له أحد الشركاء الممولين. ونظرا لعدم توفر أي تمويل لشهر آب/أغسطس ٢٠١٥، أُرجئ دفع المرتبات الوطنية إلى حين استلام التبرعات المتوقعة. ولهذا الأمر وقع بالغ على الموظفين الوطنيين، إضافة إلى أن من المحتمل أن يترتب على ذلك أثر كبير على عمل الدوائر، بما في ذلك إمكانية حدوث تأخير في إنجاز ولايتها القضائية (A/70/403، الفقرة ٣٤).

١٣ - وعملا بالاتفاق بين الأمم المتحدة وحكومة كمبوديا الملكية، فإن الأمم المتحدة مسؤولة عن تسديد التكاليف اللازمة لدعم العنصر الدولي للدوائر الاستثنائية، في حين أن حكومة كمبوديا الملكية هي المسؤولة عن تسديد تكاليف العنصر الوطني، بما في ذلك مرتبات الموظفين الوطنيين والمرافق ونفقات خدمة الدوائر الاستثنائية. وفي القرار ٢٧٤/٦٩ ألف، شجعت الجمعية العامة جميع الدول الأعضاء على أن تقدم الدعم الطوعي لكل من العنصر الدولي والعنصر الوطني للدوائر الاستثنائية، وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل جهوده المكثفة الرامية إلى الحصول على تبرعات إضافية، بسبل منها توسيع قاعدة الجهات المانحة لتمويل الأنشطة المستقبلية للدوائر الاستثنائية.

١٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية الالتزامات التي أعلنت عنها حكومة كمبوديا الملكية في الآونة الأخيرة بشأن تغطية تكاليف موظفي العنصر الوطني. وترى اللجنة في هذا الالتزام خطوة مشجعة نحو تنفيذ الاتفاق المبرم مع الأمم المتحدة الذي ينص على أن حكومة كمبوديا الملكية تتحمل المسؤولية الكاملة عن مرتبات القضاة الكمبوديين والموظفين الكمبوديين، بالإضافة إلى جميع التكاليف المرتبطة باستضافة وتشغيل أماكن عمل الدوائر الاستثنائية. واللجنة على ثقة من أن الأمين العام سيواصل الحوار على أعلى المستويات مع السلطات المختصة المسؤولة عن حسن اشتغال العنصر الوطني لكفالة احترام أحكام الاتفاق.

العنصر الدولي

١٥ - أذنت الجمعية العامة، في قرارها ٢٧٤/٦٩ ألف، للأمين العام بأن يدخل، كتقدير استثنائي، في التزامات بمبلغ لا يتجاوز ١٢,١ مليون دولار لتكملة الموارد المالية المتبرع بها للعنصر الدولي للدوائر الاستثنائية لعام ٢٠١٥. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه، حسب التقديرات، بلغت جميع الاحتياجات اللازمة للعنصر الدولي لعام ٢٠١٥ مبلغ قدره ١٠٠ ٥١٤ ٢٥ دولار^(٣). وحتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، سُحب كامل مبلغ الالتزام لعام ٢٠١٥. غير أنه لم يتم بعد دفع ثلاثة تبرعات تم التعهد بها يبلغ مجموعها ٨,٣٥ ملايين دولار. وأبلغت اللجنة أيضا بأن استلام هذه المبالغ سيخفض حجم سلطة الالتزام من مبلغ ١٢,١ مليون دولار إلى حوالي ٨,٨٣ ملايين دولار في نهاية عام ٢٠١٥.

١٦ - ويشير الأمين العام في تقريره إلى أنه، في السابق، كانت الموارد اللازمة لتمويل العنصر الدولي للدوائر تُجمع كل عام من عدد محدود من الحكومات، التي يشارك أغلبها في مجموعة المانحين الرئيسيين. ومنذ عام ٢٠٠٨، عيّن الأمين العام خبيرا لتقديم المساعدة التقنية والتوجيه على المدى القصير إلى آلية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر. وتولى الخبير الخاص الحالي مهامه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، ووضع استراتيجية لجمع التبرعات للدوائر الاستثنائية. وطُرحت هذه الاستراتيجية على أعضاء مجموعة المانحين الرئيسيين التماسا لتعليقاتهم، وهي تركز على أمور منها الجهود التي من شأنها توسيع قاعدة المانحين بالتواصل مع حكومات أخرى يمكن أن تنضم إلى مجموعة المانحين. وبالتنسيق مع الخبير الخاص، تواصلت مجموعة المانحين الرئيسيين مع عدة بعثات دائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك، حيث وجهت إليها رسالة ودعوة للتمويل في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ (A/70/403، الفقرة ٢٩).

١٧ - ونظرا إلى استمرار التحديات المالية التي تواجهها الدوائر الاستثنائية، تشدد اللجنة مجددا على استمرار الحاجة لتكثيف جهود جمع التبرعات، بسبل من بينها توسيع قاعدة المانحين المساهمين بتبرعات للدوائر الاستثنائية.

(٣) كان هذا المبلغ يُقدّر بـ ٤٨٩ ٠٠٠ ٢٧ دولار في تقرير الأمين العام الصادر في عام ٢٠١٤ (A/69/536، الفقرة ٤٧).

خامسا - الاحتياجات من الموارد وطلب تقديم إعانة مالية إلى الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا

١٨ - في عام ٢٠١٦، ستغطي الاحتياجات من الموارد اللازمة للعنصر الدولي، وقدرها ٢٥ ٦٩٧ ٧٠٠ دولار، تكاليف استمرار ١٦٠ وظيفة (١٢ مد-٢، و ١ مد-١، و ٧ ف-٥، و ١٨ ف-٤، و ٣٨ ف-٣، و ٦ ف-٢، و ٢٣ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية، و ١٠ وظائف لموظفين فنيين وطنيين، و ٤٥ وظيفة من فئة الخدمات العامة) والاحتياجات غير المتعلقة بالوظائف. وعملا بالتوصية التي قدمتها اللجنة الاستشارية في تقريرها السابق (A/69/652، الفقرة ٣٩) وتلبية لطلب الجمعية العامة الوارد في قرارها ٢٧٤/٦٩ ألف، يرد تبرير وافٍ للاحتياجات من الموارد دون المساس بالطابع الطوعي لترتيبات التمويل الحالية.

١٩ - وفيما يتعلق بالتمويل المطلوب لعام ٢٠١٦، يلتزم الأمين العام موافقة الجمعية العامة على تخصيص إعانة مالية للعنصر الدولي للدوائر الاستثنائية تبلغ قيمتها ٢٥ ١٥١ ٣٠٠ دولار وهي تعادل ميزانية عام ٢٠١٦ كاملة (٢٥ ٦٩٧ ٧٠٠ دولار) مخصوما منها التبرعات المعلنة الحالية التي تبلغ قيمتها ٥٤٦ ٤٠٠ دولار (A/70/403، الفقرة ٤٢). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه لا يزال هناك تعهد إضافي بتقديم مبلغ قدره ٣ ٨٢٠ ٢٠٠ دولار للعنصرين الدولي والوطني لم يُؤخذ في الحسبان عند تحديد مستوى طلب الإعانة المالية.

٢٠ - ويشير الأمين العام في تقريره إلى أنه سيواصل بذل جهود مكثفة لجمع الأموال. ولكن ستسمح الإعانة المالية المطلوبة للأمم المتحدة بإصدار عقود للموظفين الدوليين لفترة تصل إلى سنة واحدة، أو لفترات أقصر إذا كان الاحتياج المحدد أقل، ومن ثم توفير الاستقرار للموظفين لتمكينهم من التركيز التام على ضمان تشغيل الدوائر الاستثنائية بسلاسة وبدون انقطاع. ويقترح الأمين العام أن تكون الإعانة متاحة حتى تُسحب منها الأموال، إذا لم تتوافر موارد كافية من خارج الميزانية لدفع تكاليف المرتبات والتشغيل الخاصة بالعنصر الدولي (المرجع نفسه).

٢١ - وفي عام ٢٠١٦، ستغطي الاحتياجات من الموارد اللازمة للعنصر الوطني، وقدرها ٦ ٦٤٣ ٥٠٠ دولار تكاليف استمرار ١٨٥ وظيفة (١٥ مد-١، و ١ ف-٥، و ٥٨ وظيفة لموظفين فنيين وطنيين، و ١١ وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)). وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه لم يُطلب إلى الجمعية العامة أن تعتمد أية مبالغ مالية للعنصر الوطني في عام ٢٠١٦.

٢٢ - وفي عام ٢٠١٧، ستغطي الاحتياجات الإرشادية من الموارد اللازمة للعنصر الدولي، وقدرها ٣٠٠ ٠٨٩ ٢٠ دولار، تكاليف ١٣٨ وظيفة (١٢ مد-٢، و ١ مد-١، و ٧ ف-٥، و ١٦ ف-٤، و ٣٠ ف-٣، و ٢ ف-٢، و ٢١ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية، و ١٠ وظائف لموظفين فنيين وطنيين، و ٣٩ وظيفة من فئة الخدمات العامة) والبنود غير المتعلقة بالوظائف بما في ذلك التعويضات الممنوحة لغير الموظفين، وتكاليف الاستشاريين والخبراء، وسفر الموظفين، وسفر الشهود، والخدمات التعاقدية، ومصروفات التشغيل العامة، واللوازم، والأثاث والمعدات (المرجع نفسه، الجدول ٢ والفقرة ٤٠).

٢٣ - وقد بلغ النقص في التبرعات المعلنة في إطار العنصر الدولي حتى نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر مبلغاً قدره ٨,٨٣ ملايين دولار لعام ٢٠١٥ و ٤٥,٢٤ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (المرجع نفسه، الفقرة ٤١). وترد المعلومات المتعلقة بالوضع المالي للعنصرين الدولي والوطني للدوائر الاستثنائية في مرفق الوثيقة A/70/403. وتلاحظ اللجنة الاستشارية بقلق الوضع النقدي الصعب للدوائر الاستثنائية وتدهور الحالة المالية للعنصر الدولي في عام ٢٠١٥.

الاحتياجات من الموظفين

٢٤ - يقترح الأمين العام إعادة تصنيف وظيفة رئيس الوحدة القانونية من الرتبة ف-٤ إلى الرتبة ف-٥ في عام ٢٠١٦. ويوجد مقر هذه الوظيفة في مكتب قاضي التحقيق الدولي. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن الهدف من إعادة التصنيف المقترحة هو أن تعكس الزيادة في المسؤوليات التي أصبحت تشمل إنهاء التحقيقات وإصدار أوامر إغلاق وتقديم طعون في أوامر الإغلاق. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة كذلك بأن مهام الوظيفة قد تغيرت من الإشراف على تلك الوحدة إلى الإشراف على رئيسي وحدتي التحقيق والتحليل وبأن هذه المهام قد تغيرت أيضاً لتصبح من بين مهام رئيس موظفي مكتب قاضي التحقيق الدولي.

٢٥ - ولكن اللجنة الاستشارية لم تقتنع بهذه الحجج وترى أنه ينبغي تلبية الاحتياجات الإضافية المتصلة بعبء العمل بوسائل بديلة. وعلاوة على ذلك، يبدو أن بعض المهام الجديدة تدرج ضمن فئة وظيفية مختلفة عن فئة المسؤول القانوني/رئيس وحدة الشؤون القانونية. ومع أن اللجنة الاستشارية تدرك أن المقترحات المتعلقة بالوظائف ليست معروضة للحصول على الموافقة، فهي ترى بأن إعادة تصنيف وظيفة رئيس الوحدة القانونية من الرتبة ف-٤ إلى الرتبة ف-٥ غير مبررة.

الخدمات التعاقدية

٢٦ - عند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الاحتياجات اللازمة للخدمات التعاقدية المتصلة بالترجمة التحريرية والتدوين والترجمة الشفوية قد سجّلت زيادة كبيرة في الفترة الأخيرة لترتفع من ٦٣٢ ٣٧٢ دولاراً في عام ٢٠١٤ إلى ٩٩٣ ٦٢٣ ٢ دولاراً في عام ٢٠١٥. وأُبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً بأن هذه الزيادة تُعزى أساساً إلى ترجمة الوثائق اللازمة لإجراء المحاكمات. ويشير الأمين العام إلى أنه في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، وجّهت الدائرة الابتدائية تعليمات إلى مكتب الشؤون الإدارية ليكفل توفير الموارد اللازمة لوحدة الترجمة الشفوية والتحريرية لتفادي أي تأخير غير ضروري في إجراءات المحاكمة في القضية رقم ٠٠٢/٠٢. كما أصدر رئيس دائرة المحكمة العليا أمراً في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ يطلب فيه من الإدارة تعزيز وحدة الترجمة الشفوية والتحريرية التابعة للدوائر الاستثنائية. وأُبلغت اللجنة الاستشارية كذلك أنه خلال عام ٢٠١٥، ونظراً لاعتبارات متعلقة بالقدرات المحلية في مجال خدمات الترجمة التحريرية، كان من الضروري الاستعانة بخدمات الموردّين التجاريين والاستشاريين الفرديين، على حد السواء. وفي عام ٢٠١٥، بلغت الاحتياجات اللازمة لتغطية تكاليف الاستشاريين والخبراء في مجال خدمات الترجمة التحريرية والتدوين والترجمة الشفوية مبلغاً قدره ٩٥٥ ٣٦٧ دولاراً. ويشير الأمين العام أيضاً إلى أن اللغة الرسمية للدوائر الاستثنائية هي لغة الخمير، بينما لغات العمل الرسمية هي الإنكليزية والفرنسية ولغة الخمير. ولهذا كان من الضروري ترجمة معظم الوثائق إلى لغة الخمير أو منها، وهي خدمة لا يمكن أن يوفرها مقر الأمم المتحدة.

٢٧ - ولهذا، تشجع اللجنة الاستشارية الدوائر الاستثنائية على الحد من الاستعانة بالمتعاقدين والاستشاريين الخارجيين وعلى ترشيد اللجوء إلى خدماتهم دون المساس باحتياجات الترجمة التحريرية والتدوين والترجمة الشفوية اللازمة للقضايا. وتتوقع اللجنة أن تبذل الدوائر كل ما في وسعها لاحترام قيود الميزانية ولتحديد أوجه الكفاءة التشغيلية في هذا الصدد.

النظام المركزي لتخطيط الموارد (أوموجا)

٢٨ - تذكّر اللجنة الاستشارية بأنها تساءلت، في تقريرها السابق، عن ضرورة إنشاء وظائف جديدة في الدوائر الاستثنائية لدعم تنفيذ نظام أوموجا، وأشارت إلى أنه من الأنسب تدريب موظفين من الموجودين حالياً (A/69/652، الفقرة ٢١). وتلاحظ اللجنة أن الوظائف الثلاث من فئة الخدمة الميدانية المتصلة بها لم تعد مدرّجة في الميزانية النهائية المعتمدة لعام ٢٠١٥. وإضافة إلى ذلك، أُبلغت اللجنة، بعد استفسارها، بأن الدوائر قد أجرت أيضاً

استعراضا لإجراءاتها الإدارية في سياق تنفيذ نظام أوموجا في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. واستنادا إلى هذا الاستعراض، تقرر إلغاء وظيفتين من فئة الخدمة الميدانية (مساعدان لشؤون الموارد البشرية)، واحدة في عام ٢٠١٦ والثانية في عام ٢٠١٧.

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

٢٩ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٣، تم تمويل الدوائر الاستثنائية بشكل تام من التبرعات. وكما ذكر في الفقرتين ٦ و ٧ أعلاه، في عام ٢٠١٤، أذنت الجمعية العامة، في قرارها ٢٤٧/٦٨ بء، للأمين العام بأن يدخل، كتدبير استثنائي، في التزامات بمبلغ لا يتجاوز ١٥,٥٤ مليون دولار لتكملة الموارد المالية المتبرع بها للعنصر الدولي. إلا أنه لم يتم استخدام تلك الأموال إطلاقا لأن أحد التبرعات سمح، في نهاية المطاف، بتغطية جميع التزامات العنصر الدولي خلال عام ٢٠١٤. وبالنسبة لعام ٢٠١٥، أذنت الجمعية، في قرارها ٢٧٤/٦٩ ألف، بالدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز ١٢,١ مليون دولار؛ وحتى شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ سُحبت المبالغ المالية بالكامل. وتلاحظ اللجنة الاستشارية استمرار الصعوبات المالية التي تواجهها الدوائر وزيادة الاعتماد على الإعانات المالية من الميزانية العادية للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة إلى القرار ٢٧٤/٦٩ ألف الذي شجعت فيه الجمعية جميع الدول الأعضاء على أن تقدم الدعم الطوعي لكل من العنصر الدولي والوطني للدوائر الاستثنائية، وطلبت فيه إلى الأمين العام أن يواصل تكثيف جهوده الرامية إلى الحصول على تبرعات إضافية.

٣٠ - وترى اللجنة الاستشارية أنه نظرا إلى عدم اتخاذ الجمعية العامة أي قرار يغير ترتيبات تمويل الدوائر الاستثنائية، فإن اتخاذ أي قرار باعتماد كامل المبلغ اللازم تقريبا لميزانية العنصر الدولي لعام ٢٠١٦ سيؤدي إلى تقويض الطابع الطوعي لترتيبات التمويل الحالية وما يتصل بها من جهود لجمع التبرعات. ولكن بسبب التحديات المالية الحالية التي تواجهها الدوائر الاستثنائية وضرورة كفالة الإسراع بإنهاء القضايا المتبقية المعروضة عليها، ترى اللجنة الاستشارية أنه بالنسبة لعام ٢٠١٦ ينبغي أن تُبقي الأمم المتحدة على الدعم الذي تقدّمه في المستوى الذي وافقت عليه الجمعية لعام ٢٠١٥.

٣١ - ونظرا إلى النقص المتوقع في تمويل العنصر الدولي في عام ٢٠١٦، والطبيعة غير المضمونة للالتزامات والتبرعات المعلنة غير المسددة والحاجة الملحة إلى توفير موارد تكفل استمرار أعمال الدوائر الاستثنائية، توصي اللجنة الاستشارية بأن تأذن الجمعية

العامة إلى الأمين العام بأن يدخل في التزامات بمبلغ لا يتجاوز ١٢,١ مليون دولار لتكملة الموارد المالية المتبرع بها للعنصر الدولي للدوائر الاستثنائية للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ كآلية تمويل مؤقتة، وأن تطلب الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريراً عن استخدام سلطة الدخول في التزامات خلال الجزء الرئيسي من دورتها الحادية والسبعين.

٣٢ - وسيعتمد مستوى سلطة الالتزام على حجم التبرعات المقدمة من الجهات المانحة، لكي يتسنى للدوائر الاستثنائية إحراز تقدم نحو الانتهاء من أعمالها.

٣٣ - وتواصل اللجنة الاستشارية التشديد على أن توصياتها تستند إلى ما يلي:

(أ) في حال استلام تبرعات تزيد عن الاحتياجات المتبقية للدوائر الاستثنائية لعام ٢٠١٦، تُرَدُّ إلى الأمم المتحدة أي أموال تقدمها من الميزانية العادية إلى الدوائر الاستثنائية لتلك الفترة؛

(ب) تُتخذ التدابير الملائمة لتحقيق الوفورات وأوجه الكفاءة التشغيلية في الدوائر الاستثنائية (انظر الفقرة ٢٧ أعلاه)؛

(ج) تواصل الدوائر جهودها الرامية إلى التماس التبرعات (انظر الفقرة ١٧ أعلاه)؛

(د) تُوضع ترتيبات الرصد والإبلاغ الملائمة لكفالة صرف الأموال تدريجياً إلى الدوائر الاستثنائية استناداً إلى وضعها النقدي الشهري؛

(هـ) يواصل الأمين العام بذل جهوده لكفالة مراعاة شروط الاتفاق المبرم بين حكومة كمبوديا الملكية والأمم المتحدة.

الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا: النفقات ومصادر التمويل خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥

(بدولارات الولايات المتحدة)

الاحتياجات التقديرية

١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥	المجموع
العنصر الدولي											
الموارد الخارجة عن الميزانية	١ ٢٧٤ ٠٠٨	٦ ٢٠٢ ٠٤٨	١١ ٨٠٥ ١٦١	٢٠ ٥٣٣ ٥٨٤	٢٢ ٣٣٨ ٤٣٣	٢٢ ٨٠٤ ٩٢١	٢٢ ٩١٢ ٨٨١	٢٣ ٣٤٠ ٢٨٩	٢٣ ٧٤٦ ٢٢٧	٢١ ٧٢٨ ٠٣١	١٩٣ ٣٧٤ ١٨٣
الميزانية العادية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٨ ٨٢٥ ٥٠٠
المجموع الفرعي	١ ٢٧٤ ٠٠٨	٦ ٢٠٢ ٠٤٨	١١ ٨٠٥ ١٦١	٢٠ ٥٣٣ ٥٨٤	٢٢ ٣٣٨ ٤٣٣	٢٢ ٨٠٤ ٩٢١	٢٢ ٩١٢ ٨٨١	٢٣ ٣٤٠ ٢٨٩	٢٣ ٧٤٦ ٢٢٧	٢١ ٧٢٨ ٠٣١	٢٠٢ ١٩٩ ٦٨٣
العنصر الوطني ^(١)											
حكومة كمبوديا الملكية	٤٩٥ ٥٦٨	٥٠٥ ٧٥٠	١ ٥٠٥ ٧٥٠	-	٢ ٣٠٠ ٠٠٠	٣٥٠ ٠٠٠	١ ٧٠٠ ٠٠٠	٣ ٦٠٠ ٠٠٠	٣ ٩٥٩ ٠٠٠	٤ ١٠٠ ٠٠٠	١٨ ٥١٦ ٠٦٨
الجهات المانحة الدولية	٥٣٥ ٤٦٣	٤٧٢ ٧٥٢	١ ٥٨٧ ٦٨٩	٥ ٨١٩ ١٤٨	٥ ٦٠٧ ٢٢٧	٨ ٥٩٨ ٥٢٠	٧ ٢٢٦ ٥٧١	٦ ٦٨ ٨٥٢	١ ٣٢٤ ٣١٠	٢ ٤٦٨ ٦٠٠	٣٤ ٣٠٩ ١٣٢
صندوق الأمم المتحدة الاستئماني	٦٥٦ ٠٨٥	٢ ٧١٢ ٥٩٣	١ ٧٧٠ ٤٣٣	١٠٩ ٠٢١	-	١٢٣ ٢٨٥	-	٣ ٢٥٥ ٠٠٠	-	-	٨ ٦٢٦ ٤١٧
قرض الأمم المتحدة	-	-	-	-	-	-	-	-	٧٨٠ ٠٠٠	-	٧٨٠ ٠٠٠
المجموع الفرعي	١ ٦٨٧ ١١٦	٣ ٦٩١ ٠٩٥	٤ ٨٦٣ ٨٧٢	٤ ٨٦٣ ٨٧٢	٥ ٩٢٨ ١٦٩	٧ ٩٠٧ ٢٢٧	٩ ٠٧١ ٨٠٥	٨ ٩٢٦ ٥٧١	٧ ٥٢٣ ٨٥٢	٦ ٠٦٣ ٣١٠	٦٢ ٢٣١ ٦١٧
المجموع	١ ٢٧٤ ٠٠٨	٧ ٨٨٩ ١٦٤	١٥ ٤٩٦ ٢٥٦	٢٥ ٣٩٧ ٤٥٦	٢٨ ٢٦٦ ٦٠٢	٣٠ ٧١٢ ١٤٨	٣١ ٩٨٤ ٦٨٦	٣٢ ٢٦٦ ٨٦٠	٣١ ٢٧٠ ٠٧٩	٢٧ ٧٩١ ٣٤١	٢٦٤ ٤٣١ ٣٠٠

(أ) هذه الأرقام مُقدّمة من العنصر الوطني.